الشعبين.

ولقد تم انعقاد مجلسنا هذا بحضور جلالة الملك حسين واركان حكومته وعدد من الشخصيات الوطنية الاردنية والفلسطينية، بالاضافة الى وفود الضيوف من معظم دول العالم وممثلي القوى الوطنية والديموقراطية والصديقه المساندة لنضال شعبنا.

وكان لجلالة الملك حسين في جلسة الافتتاح كلمته الكريمة والصريحة التي اكد من خلالها حرصه على الهوية الوطنية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين. كما اكد جلالته على موقف حكومته بأن الاردن لن يتكلم بالنيابة عن شعب فلسطين، وان الاردن سيمضي في بذل كل جهد يستطيع بذله لانقاذ فلسطين والقدس ولكن دون ان ينفرد بأي حل منفرد، كما اكد جلالته احترام الاردن للقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وطرح تصورا لتحرك سياسي مشترك. وقد احال المجلس هذا التصور الى اللجنة التنفيذية لدراسته على ضوء الثوابت التي قررتها مجالسنا الوطنية وخاصة [الدورة] السادسة عشرة والسابعة عشرة تمهيدا لتحرك مشترك في اطار التعاون مع الدول العربية.

ولقد تكلم في هذه الدورة العشرات من ممثلي الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الرسمية والشعبية والحزبية. واكدت جميع تلك الكلمات على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين وانه ليس لاحد حق التدخل في شؤونها الداخلية والمساس بمؤسساتها الشرعية.

كما حضر هذه الدورة عدد كبير من الاعضاء المراقبين من ابناء شعبنا الفلسطيني القادمين من مختلف اماكن وجوده داخل وخارج وطننا المحتل. واعرب هؤلاء بمجرد حضورهم هذه الدورة عن حرصهم وتمسكهم بتقاليد ثورتنا الديموقراطية القائمة على اساس الحوار الديموقراطي وفي الاطر الشرعية للمنظمة وعلى رأسها المجلس الوطني، كما نددت بالاساليب الفاشية التآمرية على المنظمة وقيادتها.

لقد جسد المجلس الوطني الفلسطيني بانعقاده الشخصية الوطنية الفلسطينية واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحرية الارادة الفلسطينية وشرعية الثورة الفلسطينية، معبرا عنها كلها بمنظمة التحرير الفلسطينية قائدة لشعبنا ورمزا لنضاله.

وقد تم انتخاب لجنة تنفيذية، بما يكفل انتظام عمل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وفاعليتها، ونشاط نضال شعبنا على كافة المستويات وفي كل الساحات بما فيها الساحة العربية والدولية.

وقد حقق المجلس الوطني، بذلك، الاهداف الاساسية التي من اجلها عقد دورته السابعة عشرة، متجاوزا جميع المعوقات والعراقيل والضغوطات التي استهدفت عكس ذلك.

وقد دارت في هذه الدورة مناقشات ومداخلات شاملة وعميقة، تناولت بمسؤولية وطنية وقومية كاملتين كافة المشاكل والمآسي والاحداث التي تعرض لها شعبنا ومنظمتنا في الفترة التي تلت انعقاد دورة مجلسنا السادسة عشرة في شباط (فبراير) من العام الماضي في الجزائر.

وبهذه الروح المسؤولة، روح الحرص على المصلحة الوطنية العليا وتغليبها على كل الجراح، نجح المجلس في اتخاذ القرارات التي تمكنه من معالجة نتائج احداث الماضي المؤلمة ومواجهة التحديات المستقبلية وايجاد السبل الكفيلة بالتصدي لها، بما يكفل مواصلة وتصعيد فاعلية نضالنا، وانجاز اهدافنا الوطنية الثابتة، وتعزيز عملنا القومي وتعاوننا الاقليمي والدولي على ضوء المستجدات في الساحة العربية والدولية.

ومن هذا المنطلق، وكمحصلة لكافة الكلمات والاراء التي طرحت، بما فيها العرائض والبرقيات والرسائل التي وردت من اهلنا في الارض المحتلة واصدقائنا في العالم، فقد تضمنت قرارات هذا المجلس فيما تضمنت:

اولا: الحرص على ضرورة متابعة الجهد لتحقيق وحدة وطنية فلسطينية مستقلة الارادة والقرار، تكون امينة ووفية للاهداف التي من اجلها كان نضالنا ومنظمتنا وفي سبيلها سقطت قوافل شهدائنا. ونصت هذه القرارات بوضوح على ضرورة استمرار الحوار في هذا الاتجاه.

ثانيا: ان المجلس الوطني اذ يعتبر ان حق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية هي المدخل والاساس لاي تحرك سياسي عادل لقضيتنا،فانه يؤكد قراراته في دوراته السابقة حول موقفه من قرار ٢٤٢، الذي لا يتعامل مع قضيتنا كقضية شعب وحقوق وانما كقضية لاجئين، ويتنكر من ثم لحقوقنا الوطنية. واكد المجلس الوطني رفضه لجميع المشاريع التي لا تتضمن هذه الحقوق، وخاصة اتفاقيتي كامب ديفيد